المقتطف

الجزء الثالث من المجلد الرابع بعد المائة

١ مارس سنة ١٩٤٤ — ٦ ربيع اول سنة ١٣٦٣

بعد الحرب ... ماذا ؟

١ — فترة الانتقال

لا بدَّ من فرض فرضين . أما الاول فهو أن الدول المتحدة ستكسب الحرب في الميدان . وأما الثاني فهو انها تملك الفكر النير والادراك الصحيح والعزم الصادق على المضي بعد الظفر الحربي ، في طريق التعاون الصحيح ، لكسب السلام والسعي القويم لانشاء عالم أفضل من العالم الذي هوى ولن يقوم . ففي المرة الماضية كسب الحلفاء الحرب في الميدان ثم خسروا السلام ، فذوق أنقاض الحرب العالمية الاولى شيد الناس صرحاً فخماً ، تعمروه بآمالهم ومناهم ، وكان هدفها جميعاً توطيد أركان السلام ، وترسيخ اصول الحكم الشعبي وتعميمها ونشر العدل الاجتماعي القومي والدولي . وجاءت فترة عابرة ، بدا فيها أن بعض الامم على الاقل سائر قدماً الى تحقيق بعض هذه المُنى

ولكن لم تكد تنقضي سنوات حتى كانت الآمال منهارة ، معفرة بتراب المطامع ، ملفوفة بأكفان سداها ضعف العزم ، ولحمتها قصر النظر . وهذه فرصة اخرى ، يلوح أنها ستتاح للانسانية بعد جيل . وليس ثمة مشقة في التسليم بالفرض الاول استناداً الى اتجاه الحرب العام خلال السنة الاخيرة . ولكن التسليم بالفرض الثاني يحوطه بعض التحفظ على الاقل . ثم ان احتمال التعاون بعد هذه الحرب اعظم منهُ بعد الحرب الماضية . وموقف الولايات المتحدة من هذا التعاون الآن يختلف اختلافاً كبيراً عن موقفها منه بعد الحرب العالمية الاولى . وليس بخافٍ ما يعد الآن من عدة وما يخط من خطط لتطبيقها تطبيقاً

مشتركاً بعد الحرب». وقد تحسن الظن فنميل الى الاعتقاد بأن العبرة المستخرجة من السلام المضيع بعد الحرب الماضية لم يفت مغزاها على القادة والشعوب. ومع ذلك لا بد ان يبقى التعاون الصادق بعد هذه الحرب فرضاً حتى يقوم الدليل العملي الناطق عليه بعد ما يرتفع كابوس الخطر الذي يهدد الكيان، ويؤلف الآن بين العزائم والقلوب

وليس ثمة ريب في ان الطريق الوحيد الى انشاء سلام وطيد الاركان هو طريق التعاون الدولي تعاوناً صادقاً مستمراً. وهذا الطريق وعر طويل ومن السهل أن نحدق الى العقبات التي تعترض السير في هذا الطريق، وأن ننقاد لقول القائلين بأن تذليلها مستحيل. والعقبات كثيرة حقاً، والتغلب عليها يقتضي تفكيراً قويماً وإدراكاً صحيحاً لطبيعة العمران الحديث، وشجاعة لا تلتوي والتنثون أمام الصعاب بغير محاولة هم دعاة الهزيمة في معركة السلام، ويحق عليهم ما يحق على دعاة الهزيمة في اثناء الحرب. على إن تحقيق الامل لا يتم بين ليلة وضحاها، بل هو جهاد مستمر، فنحن حيال هذه المشكلات في حاجة الى تربية مستمرة مطردة سمعاً وصوتاً، والى سعي صادق لا يفتر

في حدود هذين الغرضين والاعتبارات المتصلة بهما نحاول بحث بعض المشكلات التي لا بد من مواجهتها بعد الحرب. وهذه المشكلات طائفتان بوجه عام. الاولى ما كان له صلة بالاحوال القائمة في شتى البلاد، حين تضع الحرب أوزارها. والثانية ما كان لها صلة بانشاء هيئة دولية تنظم السلام وتشرف على حفظه وتوفير الاحوال التي يزكو فيها اصله ويورق فرعه، وهي مشكلة طويلة الامد. وقد عهد معهد كرنيجي للسلم الدولي الى لجنة من المفكرين والخبراء المستقلين رأياً ونزعة سياسية، في بحث هذا الموضوع وتوضيحه، فقالت في تقريرها: «حالما تنتهي الحرب ستواجه جماعة الامم مهمتين منفصلتين، ولكنهما متفاعلتان، ولا بد من التأهب لها قبل أن ينصبّا على عالم تهكنه الحرب وهزه عود السلام فراح لا يقيم وزناً كبيراً لضرورات الحال الجديدة. اما المهمة الاولى فهي مشكلة التعمير السياسي والمادي والروحي في البلاد التي هوت عليها كف الحرب ثقيلة مدمرة. وأما المهمة الثانية فانشاء نظام دولي دائم»

تشتمل المهمة الاولى على ثلاث طوائف من المشكلات نستطيع أن نصفها بالمشكلات الاجتماعية، والمشكلات الاقتصادية، والمشكلات الحربية السياسية. وهذا تقسيم يقصد التيسير. والاّ فإن هذه المشكلات ليست منفصلة بعضها عن بعض. فالمشكلات الاجتماعية، كتوفير الأكل للجياع والهزال، وتوفير الملبس للعراة او من في حكم العراة، والادوية للمرضى منها توثق [illegible] المشكلات السياسية التي تتناول [illegible] وتقدير بها على حفظ الامن وتمهيد الطريق لاستئناف الحياة السياسية الرشيدة. ومنصلة كذلك أوثق

اتصال بالمشكلات الاقتصادية ، وبخاصة العودة الى الإنتاج الزراعي والاقتصادي السوي، فقدرة الناس على العمل هي رأس المال الأساسي في كل عهد وكل حضارة

وبين المشكلات الاجتماعية التي لا بد من التأهب لمواجهتها نجد في المقام الأول مشكلة المبادرة الى إغاثة الشعوب الخارجة على سقم من سعير الحرب . فلا بد من وضع الخطط التي تكفل مقاومة الجوع والمرض مقاومة عاجلة فعالة ، وجميع الدلائل تدل على ان المرض سيكون بعد هذه الحرب ، كما كان بعد الحروب السابقة ، أفتك بالناس من الأسلحة . وستصمت المدافع حين يصدر الأمر بكف القتال ، ولكن نار المرض ستمضي ملتهمة حاصدة ما دامت الأحوال مضطربة ، وما دام الناس لا يقوون على المقاومة ، وما دام العلاج عزيزاً والأحوال التي تصحب الحروب وتساعد على انتشار الأوبئة قائمة ، وهي سوء التغذية والجوع ، وترحيل طوائف كبيرة من الناس من بلد الى بلد ، كترحيل الاسرى والمعتقلين أو ترحيل العمال ، وقلة وسائل العلاج واضطراب الأحوال الاجتماعية . ومواجهة هذه المشكلة الضخمة لا يمكن ان تلقى على كاهل الهيئات المتطوعة . ولا بد من أن تتأهب لها الحكومات فتخصص لها أموالاً طائلة ، وتوفر لها أسباب النقل .

ومن حسن الحظ وبواعث الرضى والثقة بالمستقبل أن الدول المتحدة قد ادركت التبعة العظيمة الواقعة على كاهلها في علاج هذه المشكلات ، وانضمت اليها دول ليست محاربة تشعر بضرورة مشاركتها في تحمل نصيبها من هذه التبعة . فأنشئت الهيئة الدولية للاغاثة والتعمير ، وقد ضم مؤتمرها ممثلي أربع وأربعين دولة يبلغ عدد سكانها ، أربعة أخماس سكان الكرة الأرضية . وللدلالة على ضخامة المشكلات التي تعالجها هذه الهيئة ، أقول ان الخبير البريطاني السير فردريك ليث روس وضع بياناً مفصلاً بما تحتاج اليه بلاد القارة الاوربية لا غير من مقادير الطعام في الستة الأشهر الأولى التي تلي وقف الحرب ، فاذا هو يحتاج الى سفن أو وسائل نقل أخرى بمجموع حمولتها ثلاثة وعشرون مليوناً ونصف مليون من الأطنان . فمهمة هذه الهيئة هي تدبير هذه المقادير تأهباً لتوزيعها ، ثم تدبير السفن ووسائل النقل اللازمة لنقلها ، ثم نقلها وتوزيعها على أساس من العدل ، والحاجة كما يقررها خبراء التغذية وما يقال في المأكل يقال في الملبس والدواء واعادة الرحّل واللاجئين الى أوطانهم ويقدر عددهم بعشرين مليوناً على الأقل في أوربة وحدها

أما الطائفة الثانية فهي المشكلات الاقتصادية ، ومنها تدبير عمل للجنود المسرحين ، وتحويل المصانع التي لا تحصى من انتاج الحرب الى انتاج السلام ، وتوزيع المواد الخام اللازمة للصناعة ، وتدبير حل معقول للقضاء الذي تعودن الانتاج والكسب في أثناء

الحرب ، وتثبيت النقد بحيث تنتظم المعاملات التجارية بين بلاد الارض على أساس نظام مستقر أو مائل الى الاستقرار ، وتنظيم المواصلات البحرية والجوية ، وتحويلها من أغراض النقل الحربي الى النقل السلمي . وكل مشكلة من هذه المشكلات تحتاج الى بحث دقيق والى تعاون وثيق لكي تحل ، ولا تحل ارتجالاً

وأخيراً هناك طائفة ثالثة من هذه المشكلات تتصل بالنظام السياسي في البلدان التي تحتلها الجيوش الحليفة عقب نهاية الحرب مباشرة ، أو عقب استردادها من المحور قبل أن تنتهي الحرب . وهذه البلدان لا بدَّ أن تبقى مدةً ما في حكم البلاد المحتلة احتلالاً عسكريًّا ، أي تبقى خاضعة لقيادة الجيش المحتل . ولكن العالم في حاجة من هذه الناحية الى مبدإ جديد . فهذه الحرب حرب عالمية كما لا يخفى . والجهد الحربي الذي تبذله الدول المتحدة جهد مشترك . وهذا يقتضي أن يكون عمل التعمير السياسي والاقتصادي في البلاد المحتاجة عملاً مشتركاً ولا بأس في أن تتولاه دولة ما ، ولكن على شرط أن تتولاه باسم الدول المتحدة جميعاً ، ووفقاً للمبادىء والخطط التي أقرت لمثل هذه الحالة . ففرضٌ على الدول المتحدة منذ الآن أن تضع القرارات الخاصة بطبيعة الادارة والمبادىء التي تتبع فيها والمراحل التي تجوزها كل أمة في عودتها التدريجية الى الحياة السياسية السوية والحكم القومي ، وأن يعد الرجال لتولي هذه التبعات

هذا طرف يسير جدًّا من المسائل التي يجب أن تعالج حين تنتهي الحرب ، حتى قبل انتهائها — مثلاً في البلاد التي تُرفع يد الغاصب عنها . وارجاء معالجتها على أساس من الحزم والعدل والانسانية يكون باعثاً من بواعث الاضطراب والتوتر حتماً . فمعالجتها لا يمكنها أن تنتظر انشاء هذه الهيئة انشاءً متدرجاً نموًّا وقوة وسعة اختصاص . ولذلك يكاد يجتمع الرأي على أن تكون هناك فترة تطول أو تقصر بين نهاية الحرب — أي عقد الهدنة العسكرية — وبين عقد معاهدة الصلح ، ومدتها تتفاوت في رأي الباحثين من ٥ سنوات الى ٢٥ سنة

فأوربة بعد الحرب ، وكثير من البلاد الاخرى ، ستكون أشبه ما تكون بقاعة أصابها الزلزال وطغى عليها السيل ونشا فيها الوباء . فيجب أن يوجه الاهتمام الاول الى حفظ الامن وغوث المنكوب واصلاح الخراب . وفترة الانتقال يجب أن تكون كافية لعلاج هذه المشكلات التي لا يمكن أن ترجأ معالجتها ، ولخمود العواطف المشبوبة ولتهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية لكتابة وثيقة السلام والحرية والرخاء التي ترنو البشرية اليها ، ولتنفيذها . وبغير أن تهيأ هذه الظروف جميعاً قد تكتب الوثيقة ، وقد تكون غاية في البلاغة والاحكام ، ولكنها تبقى حبراً على ورق

٢ — تنظيم السلام

كان رجال الفكر والاجتماع والسياسة الذين تعنيهم أغراض الحرب وقواعد البنيان الاجتماعي والسياسي بعدها ، يذهبون في المراحل الأولى من الحرب مذهبين مختلفين ، في ما يتعلق بالأهداف التي تتوخاها الدول المتحدة منها . أما المذهب الأول فقوامه ضرورة اعلان الاهداف ، واقناع الناس ، بصدق النية على تحقيقها ؛ وأما الثاني فقوامه تقديم الاهتمام بكسب الحرب ، وضرورة صرف الجهد والعزم الى هذا الاهتمام . فكسب الحرب في رأي اصحاب هذا الرأي هو الغرض المقدم على غيره من الاغراض . فكان رد أصحاب المذهب الاول أن اعلان الاهداف ، جزء من السلاح السياسي الماضي الذي يحث الشعوب المتحدة الحرة والمستبد بها ، على بذل كل جهد في سبيل الظفر

وكان النضال ، حين دارت هذه المناقشة ، يجتاز مرحلة دقيقة ، فكانت الحاجة كل الحاجة ، الى حصر الجهد في شؤون الحرب والاعمال الحربية ، ومع ذلك اجتمع روزفلت وتشرتشل اجتماعهما المشهور الاول في المحيط الاطلسي — اغسطس ١٩٤١ — فأسفر عن وثيقة « دستور المحيط الأطلسي » ، وقد عزز من شأن هذه الوثيقة ما جاء في تصريحات الاقطاب المسئولين بعد ذلك ، مما وضّح قواعد تلك الوثيقة أو فصلها أو أيدها ، ثم وافقت عليها جميع الدول المتحدة ، وزادها تأييداً ما أسفر عنه مؤتمر موسكو من اعتراف بضرورة المضي في التعاون بعد الحرب وانشاء هيئة عامة ، للسهر على حفظ السلام والسلامة بين الدول . واستخرج مجلس الشيوخ الامريكي النص الوارد في هذا الصدد ، في تصريح موسكو ، وأدرجه في قرار وافق عليه موافقة تقرب من الاجماع

وكل من عني بالبحث أو بالتأمل في بعض المشكلات التي لا بدّ من مواجهتها بعد الظفر ، سواء أمباشرة كانت تلك المشكلات أم بعيدة الأمد ، يعلم أنها معقدة كل التعقيد وان استيضاحها واعداد خطط لمعالجتها يقتضيان ، على أقل تقدير ، بحثاً مسهباً وتيقاً وتفانياً على القواعد الأصلية ، وعلى بعض التفاصيل . وبعض هذه المشكلات لا بد من معالجته ، على الفور ، حين تنتهي الحرب ، بل ربما قبل انتهائها ، في بعض البلاد ، فليس في الوسع ارجاء التأهب لذلك . واليوم أبكر من غد

على ان فترة الانتقال ، فترة عابرة مهما يطل أمدها ، والوضع فيها وضع شاذ ، مهما يكن ضرورياً ، ولا مفر منه ، والسلام لا يستتب الاّ اذا عادت الأمم الى الوضع الطبيعي والحياة السوية في نطاق من النظام يضمن لها ثلاثة أغراض ، السلامة والحرية والرخاء . وكل غرض من هذه الاغراض وحدة لا تتجزأ . فسلامة كل أمة جزء أصيل من سلامة

الدول جميعاً . وكل تهديد يوجه الى سلامة أمة ما ، هو تهديد موجه الى سلامة الجميع ، وكذلك حرية كل أمة ، ورخاء كل أمة

فارتقاء الحضارة الحديثة أفضى الى ارتباط الامم بعضها ببعض ، والى اشتباك مصالحها فأصبحت العزلة التامة في هذا العصر الذي وحدت بين أممه مآثر العلم ومنتجات الصناعة أمراً مستحيلاً ، وغدت الاقامة في برج عاجي يظل المقيم فيه ، على تيارات الحياة ، بغير أن يتأثر بها ، منافية لاتجاه الحياة نفسها . ولا يزال السلام الطويل الأمد الذي ترنو اليه الانسانية مرتبطاً بالسلامة الحربية المشتركة ، ولا تزال الحرية التي تتطلع اليها منصلة ببيان حقوق جديدة مشتركة ، لجميع الناس على السواء توافق أحوال العصر الحديث ، ولا سبيل الى الرخاء المنشود الا عن طريق حياة اقتصادية مشتركة

فالمشكلة التي تواجهها الانسانية بعد الحرب ، هي مشكلة انشاء هيئة أو هيئات ، تحمل هذا « الاشتراك » مستطاعاً . ويخطىء من يظن ان عقد معاهدات الصلح بعد فترة الانتقال يضع الامر في نصابه ، ويحل المشكلة . فالصلح الذي يضمن في ظله الأمن المشترك والحرية المشتركة والرخاء المشترك ، لا يمكن ان يكون حادثاً عابراً ، كعقد مؤتمر وكتابة معاهدة ، بل هو عمل مستمر وليس عقد المؤتمر وكتابة المعاهدة الا توطئة وتمهيداً . فانشاء الهيئة العامة التي اشار اليها تصريح موسكو ووافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي ، لا بد ان يكون لباب المشكلة الطويلة الأمد التي تواجهها الأمم بعد الحرب . فما يكون قوام هذه الهيئة ؟ وما الركن الذي تقوم عليه ؟ أتكون عالمية بأوسع معنى الكلمة ، أم تكون هناك هيئات كبيرة محلية ، أم تكون بعثاً لعصبة الامم بعد تعديل ما يجب تعديله فيها ، لتكون أقدر على النهوض بالتبعات الملقاة على كاهلها ؟ أم تكون لوناً من الاتحاد السياسي ، تشرف عليه حكومة عالمية ؟

قرأت كثيراً مما كتب في هذا الموضوع . فلم أجد اجماعاً بين اصحاب الرأي ، بل على الضد من ذلك وجدت مشروعات تختلف عن مشروع بعث العصبة الى توحيد الأمم وتوثيق الصلة بينها على اساس الصلات المالية والاقتصادية . وسأعرض بعض هذه المشروعات على أن أشير في نهاية المقال الى ما قد يعد مشروعاً أو أركان مشروع بأحسن مزاياها

أما المشروع الاول فهو مشروع بعث عصبة الأمم . واصحاب هذا المشروع يذهبون الى أن انهيار الاجتماع الدولي بين الحربين العالمية الاولى والعالمية الثانية ، يرجع الى أربعة اخطاء . اولها خيبة العصبة في تعديل فكرة السيادة القومية المطلقة ، وثانيها امتناع الولايات المتحدة الأمريكية عن الاشتراك في العصبة ، والثالث النص في ميثاق العصبة ان قرارات المجلس يجب أن تكون بالاجماع [illegible] والرابع أن العصبة لم تملك القوة

اللازمة لتنفيذ قراراتها . فاصحاب هذا المشروع وضعوا اقتراحات لتصحيح كل هذه الاخطاء الأساسية في كيان العصبة ويعتقدون أن بعث العصبة على هذا الأساس يكون كفيلاً بتحقيق الغرض منها اذا توافرت النية الحسنة والفكر النير والعزم الصادق . وهذه صفات مفروضة فرضاً في كل مشروع لأن كل مشروع مهما يبلغ الكمال منهار من أساسه ، ان لم تتوافر هذه الصفات

وأما المشروع الثاني فهو مشروع الاتحاد . وصاحب نواة هذا المشروع صحفي امريكي يدعى كلارنس ستريت ، كان زمناً طويلاً مكاتباً لجريدة نيويورك تيمس في جنيف ، وقد راقب أعمال العصبة عن كثب ، وخرج من مراقبته الى القول بأن رجال السياسة ، كما عرفهم ، عاجزون عن تسوية شؤون الدول تسوية سلمية عادلة لأنهم بحكم نشأتهم وصناعتهم مندوبون الى ضمان المصالح الخاصة بالحكومة التي يمثلونها ، ولذلك اقترح في كتابه « الاتحاد الآن » مشروعاً تنشىء بمقتضاه جماعة من الدول المتماثلة في تقاليدها ونظرانها السياسية والاجتماعية ، وهي الديمقراطيات على جانبي المحيط الأطلسي ، اتحاداً كبيراً قويًّا على نمط الاتحاد الذي انشىء بين الولايات المتحدة في أول عهدها . فتمارس حكومة هذا الاتحاد الوظائف العامة الخاصة بقوة دفاع مشتركة واقتصاد حر مشترك ، خال من الحواجز بين الدول أعضاء الاتحاد ، ونقد واحد ، ونظام مشترك للمواصلات »

وكان هذا الاقتراح قبيل نشوب هذه الحرب ، فبعد نشوبها اقترح ستريت انشاء اتحاد في الحال بين الولايات المتحدة وجامعة الامم البريطانية ، على هذه القواعد ثم يوسع نطاقه ليضم رويداً رويداً الدول الديمقراطية ، الى أن يضم العالم . وقد عنى باحث آخر بوضع دستور لاتحاد اوربي ، على ان يضم تحت جناحيه اتحادات اقليمية أوربية مثل الاقليم الذي يشمل بولندة وتشيكوسلوفاكية ، والاقليم الذي يجمع بين اليونان ويوغسلافية

وأما المشروع الثالث فهو القائم على مبدأ حسن الجوار ، أو مبدأ الجار الطيب . وأصحاب هذا المشروع يشيرون الى نجاح مبدأ الجار الطيب الذي مارسته حكومة الولايات المتحدة في القارتين الامريكيتين ممارسة فعالة متسقة الجوانب في عهد الرئيس فرنكلين روزفلت ، ويقولون ان هذا النجاح تم بغير سلطة عليا من قبل هيئة دولية كالعصبة ، أو حكومة اتحادية كالحكومة التي يقترحها ستريت وأشباهه ، وان الدأب في هذه السياسة إنشاء لجان وعقد مؤتمرات لبحث الموضوعات ، وتقديمها الى الحكومات المختصة

وهناك مشروعان آخران احدهما قائم على مبدإ مالي ، والآخر على مبدإ اقتصادي . أما الأول فركنه الملك على أن تكون عملته تنظم الحياة الاقتصادية وتنسقها في أرجاء العالم ،

وأما الثاني فقائم على المبادىء التالية : اذا منعت المنتجات الزراعية والصناعية من اجتياز الحدود السياسية فالجند يجتازونها ، واذا لم تحطم القيود التي تقيد التجارة فان القنابل تحطم المصانع ، وان الاتفاقات الاقتصادية القائمة على مصلحة الفريقين المتبادلين أدنى الى المحافظة عليها من الاتفاقات السياسية ؛ أي ان اللباب في هذين المشروعين هو « الاتحاد الاقتصادي الآن » ، وهو يقابل جزءاً من مشروع سترايت الذي يجمع بين الشؤون الحربية والاقتصادية وبعض الشؤون السياسية . على ان اصحاب الاتحاد الاقتصادي يرون أنه لا حاجة الى الاندماج السياسي ، لان التوحيد الاقتصادي يجعل التوحيد السياسي في المقام الثاني وفي حكم تحصيل الحاصل

هذه نماذج من المشروعات المقترحة ، ولكل منها تفصيل وعلى كل منها اعتراضات ، فما قلته هنا لا يتجاوز الاشارة وحسب ، وواضح من هذا القليل أن أجزاء من كل منها لازمة للمحافظة على سلام العالم وحريته ورخائه . كل مشروع من هذه المشروعات وغيرها ، أشبه ما يكون بآلة موسيقية واحدة ، لها لحنها الخاص بها ، ولكن النغم الفخم مؤلف من جميع الالحان ، معزوف عزفاً منسقاً على جميع الآلات ، وفي كل مشروع كلمة تعد في منزلة المفتاح الذي يفتح به باب ذلك المشروع ، ففي هذا كلمة « العصبة » ، وفي ذاك كلمة « الاتحاد » ، ولكن أصحابها جميعاً مدركون أن كلمة واحدة أو مبدأ واحداً لا يكفي لدفع جميع القوى الانسانية من سياسية واقتصادية وروحية في عنان واحد ، لتجر مركبة مثقلة بمشكلات العالم ، فهذه الالفاظ تدل على اتجاهات يجب التوفيق بينها

فعالم بعد الحرب سيشهد قيام أكثر من اتحاد واحد ، منها السياسي ومنها الاقليمي ، ومنها الاقتصادي ، ومنها الخليط جزء من مشروع « الاتحاد » يجب أن يدمج في كل مشروع يرجى له نجاح . ورعا لا تُبعث عصبة الامم كما كانت ، ولكن لا ريب في أن بعض الاعمال التي كانت تنهض بها العصبة ستبعث . ويجب ان تبعث وتدمج في هيئات دولية قديمة منبعثة ، أو جديدة على الاطلاق . وليس في وسع أحد ان يزعم ان التوسع المرجو في التجارة العالمية ، والمساواة في الفرص المتاحة للحصول على المواد الخام ، يمكن ان يحققا ، في ظل أنظمة النقد والمصارف المضطربة التي كانت تسود العالم قبل نشوب الحرب . فجزء من المشروعين المالي والاقتصادي يجب ان يدمج في النظام العام الشامل

فهذه المشروعات متصلة بعضها ببعض ، معتمدة بعضها على بعض ، غير متناقض بعضها لبعض . انها تسعى جميعاً الى غرض واحد ، فالحاجة الى النية الحسنة والتفكير الخير ، والعزم الذي لا يلين ، انما هي الحاجة الى الروح فبغير الروح ، لا نجاح لمشروع ما : « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

فؤاد صروف